

ركعة يصح عند محمد وفي العيون قال الله عليّ أن
 أنحرأبني أو ابن ابني يذبح شاة وإن
 قال أنحرأبني أو أختي أو نفسي أو غلامي فلا شيء عليه
 وعن محمد بلزمه فم شاة وفي خزائن الأكل الآدمية
 وفي نسخة الآدمية وجه قول الأحنيفة رضي الله عنه
 وهو النص في الولد يذبح شاة في قصة إبراهيم عليه
 السلام وليس الأب والأم في عصاه من جهة الولاية
 وقول الأحنيفة مروى عن ابن عباس وقال مالك بن
 جزي وروى وقيل يحرق مائة من الأبل ذهابا إلى قصة
 عبدالمطلب وعن عليّ يهدى دينه وقال الليث بن
 به وقال أبو يوسف والشافعي لا شيء عليه لأنه نذر
 معصية قلت موافقيا للصواب وفي المرغيناني
 لو قال الله عليّ اعتكاف شهر ما ضل لا يلزمه شيء وإنما
 الالتزام في المستقبل ومثله مذهب الشافعي وذكر النووي
 وفي الأسبغاني النفلان يدخل بنية الاعتكاف فيكون
 معتكفا بقدمها اقام فيه وله ثوابا المحتكفين مادام
 المسجد ومثله عند الشافعي وقيل ان ينطلق عليه في
 العرن اسم الاعتكاف وفي اللؤلؤجي قال الله عليّ أن
 اصوم يومين متتابعين من أول الشهر وأخر بصوم
 الخامس عشر والسادس عشر لأن الخامس عشر من
 أوله والسادس عشر من آخره وما عدا ما لا يتصل
 ان يكون متتابعين مسئلة نذر ان يعتكفا ويصلي في
 مكان جاز ان يأت به في غير وقال أبو يوسف وروى
 ومالك والشافعي لا يتعين غير المساجد الثلاثة المسجدة
 الحرام ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس وإنما عني
 الثلاثة من المساجد لقوله

الثلاثة من المساجد لقوله عليه السلام لا تسرخ المطر إلا
 للثلاثة المسجد الحرام ومسجد بيت المقدس ولقوله
 صلاة في مسجدي هذا أفضل من الذي فيها سواه إلا المسجد الحرام
 واسم الصلاة يتناول الفرض والنفل قال ابن رشد مالك بن
 أبو حنيفة هذا الحديث على الفرض ليجمع بينه وبين قوله عليه السلام
 صلاة أحدم في بيته أفضل من صلته في مسجدي هذا المكتوبة
 والآلوقع التضاد بين هذين الحديثين ونحن نقول ان المؤتى
 اذا كان كاملا في ذاته وصفاته فقد خرج عن العهدة به وإنما
 الغاية زيادة الاجر والاجر له فكة ذلك تركا لحقه لانضا
 لحق الله تعالى هذا هو القاعدة عندنا الأثرى ان فيما فرضه
 الله على العبد من المكتوبة بالجماعة وقد أمر الشرع بها وأنها
 بالجماعة تفضل على صلته في بيته أو ذكاته بسبع وعشرين
 درجة فلو ترك الجماعة وصلها في بيته أو ذكاته جازت و
 الصلاة والاعتكاف بخضوع وخشوع أتم وعند فواتها يجوز
 ولأن المسجد كل مكانة أكبر والجماعة كان أفضل ومع هذا
 لا يتعين وقال النووي والزمان يتعين للصوم على الصحيح
 وعند الأحنيفة وأبو يوسف لا يتعين وعند محمد يتعين والمعلق
 بالشروط يتعين اتفاقا وهي مسئلة الجامع فإيلة لغوية
 الأيام جمع يوم فأن ياء وعينه أو ولم يجيء ذلك في كلام العرب
 الأيام وروح اسم للشمس فاجتمع اليا والواو في الجمع و
 سبقت احادها بالسكون تقلبوا الواو ياء وتذغم الياء في الياء
 وكبالي جمع على غير واحد بها على غير قياس مثلا حواير في جمع حواير
 ليدأوا في الليالي ياء ويقال كان الاصل كيلة فحذف الة تصغير
 كيلة فذكرها الجوهرية فصم ليلة القدر ونضائها
 ووقتها ومذاها العلماء فيها اعلم ان ليلة القدر فاضلة

الظاهر من هذه النسخة
 أنها من نسخة
 النسخة التي كانت
 في دار الكتب